نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله .

فما باله ما يكتفي بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة Bهم ثم أخذ في تقرير ذلك .

قلت هذا الكلام مباين لما تقدم وليس منه في شيء .

وهو الأليق بمثله C .

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها .

قلت ونحن كذلك لكن في القليل منها كما تقدم في الباب الثاني .

قال وغاية ما يبديه مدعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو ونقل الحركة لورش وصلة ميم الجمع وها الكناية لابن كثير أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي في كل فرد فرد من ذلك .

ومن ثم تسكب العبرات فإنها من ثم لم ينقلها إلا آحاد إلا اليسير منها .

قلت هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم .

أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي فقال لي معذور أبو شامة حيث إن القراءات كالحديث مخرجها كمخرجه إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية وخفي عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحا وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها أخذوها أمما عن أمم .

ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها .

قلت صدق .

ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد قال لي قنبل قال القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين الق هذا الرجل يعني البزي فقل له هذا الحرف ليس من قراءتنا .

يعني وما هو بميت مخففا .

وإنما يخفف من الميت من قد مات ومن لم يمت فهو مشدد .

فلقيت البزي فأخبرته فقال له قد رجعت عنه وقال محمد بن صالح سمعت رجلا يقول لأبي عمرو كيف تقرأ لا يعذب عذابه أحد .

ولا يوثق وثاقه أحد فقال لا يعذب بالكسر .

فقال له الرجل كيف وقد جاء عن النبي لا يعذب بالفتح .

فقال له أبو عمرو لو سمت الرجل الذي قال سمت النبي ما أخذته عنه .

أو تدري ما ذاك لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة .

قال الشيخ أبو الحسن السخاوي وقراءة الفتح أيضا ثابتة بالتواتر .

قلت صدق لأنها قراءة الكسائي